

شن حصول الملكة على المركز 16 دولياً حول بيئة الأعمال والتنافسية الاستثمارية

مجلس الوزراء يؤكد سعي السعودية لترسيخ قيم الإسلام الأساسية

التمثلة في العدل والمساواة والتكافل والتسامح

جريدة الشرق الأوسط

أطلع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز مجلس الوزراء على مجلب الاتصالات والمشاورات التي جرت خلال الأسبوع الماضي مع بعض قادة الدول والهيئات الدولية ومسؤوليهم حول العلاقات الثنائية وشؤون المنطقة والقضايا العالمية، وتلقي في الجلسة التي عقدت برئاسته بمقر السلام في جدة مساء أول أمس.

وأعرب الملك عبد الله عن أمله في أن تكون أيام هذا الشهر الفضيل، أيام خير وبركة ونحوه لفعل الخير والقرة على تقويم النفس ومحاسبة الذات والعودة للحق، وأن يكون ذلك مدخلاً لواجهة العالم العربي والآمة الإسلامية ما يقلل أمامها من تحديات خارجية وقصور في فهم الإسلام كآلصلة الخاتم للبشر أجمعين.

من جانبة، بين إبراد مدني وزير الثقافة والإعلام لوكلاء الأنبياء السعودية



خادم الحرمين الشريفين لدى ترؤسه جلسة مجلس الوزراء بحضور الأمير سلطان في جدة مساء أول من أمس (واس)

غير واضحة تصوير

إلى ذلك، وافق مجلس الوزراء على تعين كل من عبد الرحمن بن عتيق من إبراهيم الشفؤمن بالمالية والأوقاف والدعوة والإرشاد وزيراً للتعليم العالي إلى عضوية عام إدارة «المدينة الرابعة عشرة» بوزارة الدافع والطيران والقتالية، كما قرر المجلس جملة من المدحورات الشكلة بموجب البند «ثانياً» من قرار مجلس الوزراء رقم 160 وتأريخ 7/6/1427هـ، على وظيفة «وزير مفوض» - بالرتبة الرابعة عشرة بوزارة الخارجية، وعطا بن عبد الرحمن الخطيب على حكمه من عطا السببي على قيام الجهات المختصة باتخاذ وقليفة «مدير عام الوظيفة» ما يلزم تنظيم تطبيق المساواة بالرتبة الرابعة عشرة بوزارة الخدمة المدنية، وعبد العزيز العمير على حكمه من عتيق بن عبد الرحمن على وظيفة «وكيل الوزارة المساعد للمشؤون المالية والحسابات» في القطاع الحكومي، وذلك تتفيداً في دعوته «الثالثة والعشرين» بالرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية، والدكتور جبريل بن حسین بن محمد عريشي على وظيفة المستشار المالي، بينما عينت شوال 1423هـ بذلك.

وأتخذ المجلس جملة من القرارات، حيث قرر بعد النظر الشفؤمن بالمالية والأوقاف رقم 27/43 وتأريخ 6/11/1429هـ، قرار مجلس الوزراء الموافق على اتفاقيةتعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية الإيطالية البند الرابع من قرار مجلس الوزراء رقم 160 وتأريخ 7/6/1427هـ، على وظيفة «روما» بتاريخ 11/6/2007هـ، وذلك تتفيداً في مذكرة ملقة، من المسؤولين على التقى بهذه الأسسات، وبذل المزيد من وقد أعد مرسوم ملكي بذلك، كما قرر مجلس الوزراء الجهد لنتنفيذ ما أقرته الدولة من مشاريع خدمة المواطنين وتلبية احتياجاتهم، التامة بين مواطنى دول الشفوى رقم 26/40 وتأريخ 5/6/1429هـ الموافق على مجلس التعاون لدول الخليج العربي في مجال العمل في العودة في حل جميع المهام المطلوبة في القطاع الحكومي، وذلك تتفيداً في خطاب العقبة بين المملكة العربية السعودية والمملكة لقرار المجلس الأعلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية «المملة»، والدكتور جبريل بن حسین بن محمد عريشي على وظيفة المستشار المالي، بينما عينت شوال 1423هـ، وبذلك.

عقب الجلسة، أن المجلس قد أكد في هذا السياق على أن انطلاق الأساس في تناول التوجه الاقتصادي للمملكة السعودية ينبع على المفاهيم الإسلامية والخالقية هو الإسلام عقيمة في تحقيق التوازن بين مصلحة وشرعاً ونهجاً ومقاصداً وإن السعودية تسعى دوماً لترسيم قيم الإسلام الأساسية انتشارها في العدل والمساواة والتكافل والتسامح وحق الإنسان في الحياة الكريمة وفي الحرية المسؤولة وحق الناس في الأخلاق في حدور ما أباحه الشرعية وأنه لا ضرر ولا ضرار. وأضاف وزير الثقافة والإعلام أن المجلس استعرض بعد ذلك الوضع الاقتصادي وثمن في هذا الصدد حصول المملكة على المركز السادس عشر بين مائة وإحدى وثمانين دولة في تقرير مؤسسة التمويل الدولي التابع للمبنـد الدولي حول بيئة الأعمال